معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة بالمنطقة الوسطى (دراسة تطبيقية على مصرف اليقين: فرع زليتن-وكالة المدينة)

أسماء الحويج [1]، أ.د سالم كريم [2]

[1] طالبة دراسات عليا، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية، ليبيا

[2] قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية، ليبيا

المستخلص:

هدفت هذه الدارسة للتعرف على أهم معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة بالمنطقة الوسطى، حيث ارتكزت الدراسة على ثلاث متغيرات وهي (معوقات تشريعية وتنظيمية، ومعوقات إدارية وتشغيلية، ومعوقات تتعلق بالبنية التحتية للمصارف الإسلامية في ليبيا)، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع العاملين في مصرف اليقين: فرع زليتن– وكالة المدينة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة التي أُعدت خصيصاً لجمع البيانات ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم توزيع (50) استمارة استبانة، وتم اعتماد (35) استبانة للتحليل، واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على البرنامج الإحصائي SPSS، ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود معوقات تشريعية وتنظيمية التي تتمثل في ضعف اللوائح التشريعية والتنظيمية الخاصة التي تراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية، وكذلك وجود معوقات إدارية وتشغيلية تتعلق بنقص الكوادر المؤهلة وكذلك غياب البرامج التدريبية المستمرة، وأيضا وجود معوقات تتعلق بالبنية التحتية للمصارف الإسلامية في ليبيا متمثلة في ضعف التقنيات الحديثة وضعف وسائل الاتصال و محدودية نطاق فروع المصارف الإسلامية، وعلى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، قدمت الدراسة بعض التوصيات منها، ضرورة تحديث النظام التشريعي والتنظيمي للمصارف الإسلامية، وكذلك تأهيل وتطوير الكادر الوظيفي وذلك من خلال برامج تدريبية مستمرة، وكذلك تبني تقنيات تكنولوجية حديثة، والعمل على تبني استراتيجية متكاملة لتطوير نظام الصيرفة الإسلامية في ليبيا

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، معوقات تشريعية وتنظيمية، معوقات تشغيلية وإدارية، البنية التحتية للمصارف الليبية.

المقدمة:

شهدت المصارف كغيرها من المؤسسات المالية مستجدات وتطورات عديدة، وذلك تلبية لرغبة عملائها وحرصا على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، إذ شهد النصف الأخير من القرن الماضي انطلاقاً لمسيرة نظام مصرفي جديد، له أسس وخصائص و أهداف متميزة عن المصارف التقليدية، يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن التعامل بالفوائد الربوية، ألا وهو النظام المصرفي الإسلامي، وذلك تماشياً مع الشريعة الإسلامية، وبذلك تبنت العديد من

الدول نظام الصيرفة الإسلامية، ولم يقتصر العمل بنظام الصيرفة الإسلامية في الدول الإسلامية فقط بل حققت انتشاراً واسعاً في الدول الغير إسلامية، فلقد حققت المصارف الإسلامية نجاحاً كبيراً بقدرتها على جذب مدخرات المواطنين، وذلك لوجود عدد كبير منهم لا يرغب في التعامل مع المصارف التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية المحرمة، فكانت المصارف الإسلامية مأمنا شرعيا لمدخراتهم واستثماراتهم، وذلك لما وفرته المصارف الإسلامية من ثقة وأمان للمتعاملين معها، واضافة إلى ذلك تحقيقها لمكاسب وأرباح شرعية، وتحقيقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و اكتسابها سمعة طيبة بين المتعاملين، وكل ذلك ساهم في شهرتها وانتشارها، ولذلك قامت العديد من الدول حول العالم بإصدار تشريعات لتبني نظام الصيرفة الإسلامية، وليبيا كدولة إسلامية كانت من الدول التي واكبت تطور نظام الصيرفة الإسلامية، حيث قدم مصرف الجمهورية 2009 صيغة التمويل بالمرابحة، وقرار مصرف ليبيا المركزي رقم (46) بشأن تنظيم عمليات الصيرفة الإسلامية لسنة 2012، ثم توجت بالقانون رقم(1) لسنة 2013 منع التعامل بالمعاملات الربوية، وبالرغم من ذلك إلا أن المصارف الليبية تقتصر بالتعامل على صيغة التمويل بالمرابحة، وذلك لوجود العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تطبيق الصيرفة الإسلامية؛ ومن هذا الأساس كان الدافع وراء إجراء هذا البحث يكمن في معرفة المعوقات التي تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة نجاحا واسعا وملحوظا للمصارف الإسلامية في السوق المصرفية الدولية، حيث اكتسبت مكانة مرموقة وحصة سوقية لا يستهان بها في السوق المصرفي الدولي، ما دفع القائمين على النظام المصرفي في ليبيا بدعم التوجه لهذا النوع في المصارف خاصة صدور القانون رقم(1، لسنة 2013) بشأن تحريم التعامل بالفائدة، هذا وقد قام المصرف المركزي بمنح تراخيص لعدد من المصارف ذات الطابع الإسلامي من حيث نوعية الخدمات المقدمة، وكأي تجربة تتعرض في بدايتها إلى تحديات تحول دون الولوج فيها بشكل كامل وهذا ما جعل المصارف تركز خدماتها على صيغة المرابحة على حساب باقي الصيغ، لذلك فإن هذه الورقة ركزت على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية، ومن هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

ماهي المعوقات التي تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى؟

فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة البحث تمت صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- توجد معوقات تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.

وللتحقق من الفرضية الرئيسية تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الاولى: توجد معوقات تشريعية وتنظيمية تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد معوقات تشغيلية وإدارية تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد معوقات تتعلق بالبنية التحتية للمصارف الليبية تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس للدراسة هو التعرف على المعوقات التي تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى، كما هدفت لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. توضيح المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.
2. التعرف على المعوقات التشغيلية والإدارية تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.
3. بيان المعوقات التي تتعلق بالبنية التحتية للمصارف الليبية تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.

أهمية الدراسة:

نظراً للمكانة البارزة للصيرفة الإسلامية في النظام المالي لأي دولة، نجد أن ليبيا كدولة إسلامية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية يظهر الحرج لدى شريحة واسعة من المجتمع في التعامل مع النظام المصرفي التقليدي الذي يتضمن التعامل بالفوائد الربوية، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تبني نظام مصرفي إسلامي لا يتضمن في معاملاته التمويلية والاستثمارية أي فوائد ربوية، وعلى ضوء ما سبق سعت هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تعيق تطبيق الصيرفة

الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى، وكذلك تبرز الأهمية في إثراء المعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

هناك العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة أهمها:

دراسة الحضيري، 2025، هدفت الدراسة للتعرف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق صيغة المرابحة الإسلامية، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار متغيرات الدراستو تأثيرها في بعضها البعض، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كانت من أبرزها وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المقدمة وإمكانية تطبيق صيغة المرابحة، هذا وقد أوصت الدراسة بزيادة المرونة في الخيارات المتعلقة بالضمانات المقدمة، والالتزام بمعايير المصرف المركزي حول قيمة الضمانات، تفعيل دور الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، وتوفير كوادر بشرية متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية.

دراسة الشحومي،2025، تناولت الدراسة أهم معوقات التمويل الإسلامي بالسوق المصرفي الليبي، وقد اعتمدت الدراسة على لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي للمصرف وحجم التمويلات الممنوحة في المصرف، كما أبرزت التأثير الهام للمخاطر في القرار التمويلي، وقد أوصت الدراسة بمراجعة وإعادة هيكلة الإطار التنظيمي لفرع المصرف، وكذلك تطوير التشريعات المصرفية وذلك بهدف تيسير عمليات التمويل بما يعزز قدرتها على منافسة المصرف التقليدية.

دراسة أبو القاسم، ابو شغالة، 2021، سعت الدراسة للعمل على تحديد أهم المعوقات التي تحول ضد تبني خدمات الصيرفة الإسلامية بالمصارف الإسلامية الليبية، هذا واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع المعلومات اللازمة لإنجاز الدراسة، بهدف اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومما توصلت إليها الدراسة نقص الكفاءات البشرية وأثرت كمعوق على التوسع في الصيرفة الإسلامية بليبيا، إلى جانب عدم وضوح الإجراءات الرقابية المتبعة، وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل على إقامة ورش عمل وندوات علمية والاهتمام بجانب البحث العلمي، و التوجه نحو تذليل المعوقات القانونية التشريعية.

دراسة الحداد، وفشتول، 2021، ركزت هذه الدراسة على تحديد أهم التحديات التي تقف حائلا أمام القدرة على تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وانتهجت الدراسة الأسلوب الاستنباطي الاستقرائي، وذلك من خلال توظيف أداة الاستبانة لاستيفاء الآراء، والتي تم تعميمها على مجتمع الدراسة المتمثل في الإدارات الرقابية بإدارة الفرع، ومدراء المصارف ورؤساء الأقسام، والمدققين الشرعيين، وأشارت نتائج الدراسة لوجود نقص في الكفاءات البشرية المؤهلة علميا وشرعيا، وكذلك عدم وجود جهات مهتمة بالبحث العلمي والتطوير، بالإضافة لوجود إبهام في إجراءات الرقابة المالية والشرعية المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية، وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها العمل على تأهيل الكوادر البشرية، وضرورة الاهتمام بالبحث العلمي، وكذلك توضيح إجراءات الرقابة المالية والشرعية، وتطوير الهيكل التنظيمي بما يراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية، وضرورة انشاء سوق مالي إسلامي وذلك بهدف تعزيز دور المصارف الإسلامية.

دراسة فتوحة، وابو شعالة، 2020، بحثت الدراسة في مجال الصعوبات التي تعيق تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في مصرف شمال أفريقيا في ليبيا، ولذلك لجأت الدراسة لصحيفة الاستبانة وتوزيعها بمقر مصرف شمال أفريقيا الرئيسي، كوسيلة للحصول على البيانات اللازمة، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة وتحليل البيانات، ولقد تبين من خلال النتائج التي توصلت إليها أن هناك معوقات داخلية وخارجية تحول دون تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في مصرف شمال أفريقيا، وعلى ضوء النتائج اشارت الدراسة بضرورة تطوير المؤهلات البشرية في مجال صيغ التمويل الإسلامي، وتطوير القدرات لدى العاملين بالمصرف بمجال العلوم الفقهية والشرعية.

دراسة الشريف، والحداد، 2020، اهتمت هذه الدراسة بمعرفة وتحليل المعوقات التي تجابه مصرف الصحاري في عدم التحول إلى نظام الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال فحص تأثير أربعة متغيرات وهي، توجيهات إدارة المصرف، وعامل المؤهلات والكفاءات البشرية، وعامل التشريعات والقوانين، وكذلك التنظيم الإداري، ولتحقيق ذلك الغرض استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تعين أداة الاستبانة وتوزيعها على عينة من مصرف الصحاري، واظهرت نتائج التحليل إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الأربعة وبين المتغير التابع وهو التحول إلى نظام الصيرفة الإسلامية، وأكدت بضرورة الاهتمام بتأهيل

العنصر البشري، وتعزيز دور المصرف المركزي في التشجيع على التحول إلى نظام الصيرفة الإسلامية، وكذلك الاستفادة من تجارب بعض الدول.

دراسة فتوحه، الضاوي،2019 ، عملت الدراسة على إبراز أهم التحديات التي يوجهها مصرف الجمهورية لتطبيق صيغ التمويل الاسلامي، ولاختبار ذلك تم تعميم نموذج استطلاع يشير إلى مجموعة من البنود العامة، واخرى متعلقة بالمشاكل والصعوبات القانونية والشرعية والإدارية، والتي وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في موظفي المركز الرئيسي لمصرف الجمهورية بالإضافة إلى الفروع التابعة للمصرف، ولقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات إيجابية تتعلق بتأهيل الكوادر البشرية، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومعوقات قضائية وإدارية وقانونية على تطبيق الصيرفة الإسلامية، وعلى ضوء النتائج أكدت الدراسة على ضرورة تأهيل العنصر البشري، وكذلك الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية، والاهتمام بتطوير الجوانب القضائية والإدارية والقانونية.

دراسة العاني، 2017، تتمحور الغاية من الدراسة في تحديد الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في ليبيا، كما وقفت على أهمية تطوير آفاق عمل المصارف الإسلامية، وذلك من خلال طرح موجز لواقع المصارف الإسلامية الليبية، وكشفت الدراسة أن هناك مجموعة من التحديات التي تجابه المصارف الإسلامية بليبيا، والتي ضمت تحديات تتعلق بجوانب داخلية للمصارف الإسلامية، وكذلك صعوبات تخص التمويلات الممنوحة، والمشتقات المالية، واشارت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أن تطبيق الصيرفة الإسلامية والنهوض بها يتطلب تعديلات جوهرية في المنظومة المالية والنقدية، وتبني أنظمة شرعية واضحة التي تضمن سلامة الإجراءات المحاسبية المطبقة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

دراسة مطلوب، 2012، استهدفت الدراسة معالجة مجموعة من الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية المتمثلة في غياب التنظيم القانوني للمصارف الإسلامية في العراق، وأيضا ضعف مؤهلات الكوادر البشرية، والمنافسة التي تتعرض لها من المصارف التقليدية، وكذلك العولمة الاقتصادية والمصرفية، وضعف توحيد المرجعية الفقهية بين الهيئات الشرعية، واستعانت الدراسة بالمنهج المقارن للمقارنة بين القوانين المصرفية المطبقة في دولة العراق ومع مجموعة من القوانين المصرفية المطبقة في بعض الدول العربية، وكذلك بالمقارنة مع بعض النماذج المصرفية الإسلامية، وذلك لمعرفة أبرز المعوقات، والبحث على سبل معالجتها، واخلصت الدراسة بتوصيات مهمة منها ضرورة إدخال المصارف الإسلامية في القطاع

الحكومي وكذلك المشاريع الاستثمارية والتمويلية، وكذلك مواكبة التطور التكنولوجي في العمل المصرفي الإسلامي، ومحاولة الاتفاق مع بعض الانظمة المصرفية المطبقة في الدول الإسلامية، ودعت الدراسة المصرف المركزي العراقي لتفعيل الية رقابية تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية.

تشابهت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في المنهجية المطبقة، وهي المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك في أداة جمع البيانات وهي الاستبانة، ولقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها درست جوانب مختلفة من المعوقات التي تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في مدينة زليتن، وكذلك الحدود المكانية والزمنية للدراسة.

منهجية الدراسة:

للإجابة على مشكلة الدراسة، واختبار صحة فرضيات الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها، بحيث يتم الاستعانة بالأسلوب الإحصائي وبشكل رئيس على تحليل الاستبيان الخاص بالعاملين في مصرف اليقين: فرع زليتن– وكالة المدينة، لمعرفة المعوقات التي تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تشمل الفترة الزمنية خلال فترة البحث 2025.
2. الحدود المكانية: تم اجراء الدراسة في المنطقة الوسطى، على مصرف اليقين: فرع زليتن– وكالة المدينة.
3. الحدود البشرية: تتمثل في العاملين في مصرف اليقين فرع زليتن–وكالة المدينة (مدير ونائب المدير ورؤساء الأقسام والموظفين).

مفهوم المصارف الاسلامية:

تعمل المصارف الإسلامية على تقديم خدمات متنوعة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية للمجتمعات الإسلامية التي تعمل في ظلها، وتعمل هذه المصارف على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وعدم تعاملها بالفوائد الربوية اطلاقاً، وتعد المصارف الإسلامية من أهم الانجازات التي حققها الاقتصاد الإسلامي. (شعباني، 2019، 54)

ونجد أن معظم المضامين التي جاءت حول المصارف الإسلامية تكاد أن تكون متشابهة، وحددت اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية مفهوم المصارف الإسلامية بأنها "تلك المصارف أو المؤسسات التي يتضمن قانون انشاءها ونظامها الأساسي بشكل صريح على الالتزام بالشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة". (ae 2025.9.16.www.almajles.gov)

ويمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيدة عن التعامل بالربا، وتقدم هذه المصارف خدماتها من خلال الصيغ الإسلامية كالمضاربة والمشاركة والإجارة وغيرها من الصيغ الإسلامية. (القريشي وآخرون،2012،45)

وتعرف بأنها المؤسسات التي تباشر عمليات الصيرفة واستثمار الأموال بما يتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن التعامل بالفوائد الربوية. (كفراوي، 1989، 124)

ومن خلال ما سبق يتضح أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية مالية لجمع الأموال واستثمارها، وكذلك تقديم الخدمات المصرفية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنطلق عملياتها الاستثمارية والتمويلية بعيدا عن التعاملات الربوية. (حسين، عبد الله، 2020، 145)

المبادئ الشرعية للمصارف الإسلامية:

1. تحريم التعامل بالفوائد الربوية اخذاً وعطاءً، وتعتبر الفوائد المصرفية غير جائزة شرعاً لتحقق الأركان الربوية وهي نقد يقابله نقد مماثل، والزيادة نظير الأجل.
2. أن تكون جميع عمليات التمويل والاستثمار للمصرف الإسلامي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
3. تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.
4. الالتزام بالقيم والمبادئ الاقتصادية الإسلامية. (الوادي، سمحان،2009، 101)

أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية:

1. المرابحة: وهي عبارة عن عقد بين المصرف الإسلامي والعميل، لبيع أصل معين، بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح معلوم ومتفق عليه، وآلية عمل المرابحة هي أن يتقدم العميل بالطلب إلى المصرف لشراء سلعة بمواصفات محددة، ويقوم المصرف بإعطاء علم للعميل عن مقدار الزيادة(الربح)، وعند الاتفاق يتم توقيع عقد المرابحة، وبعد ذلك يقوم المصرف بشراء السلعة ثم بيعها للعميل حسب السعر الذي تم الاتفاق عليه في العقد.

2. المضاربة: وهي عقد قائم على اتفاق بين طرفين وهما رب المال والمضارب، حيث يساهم رب المال برأس المال في نشاط يديره المضارب، وتتوزع الأرباح وفق شروط العقد، ويتحمل رب المال الخسارة ما لم يكن سبب الخسارة تقصيرا من جهة المضارب أو اخلاله بأحد شروط العقد المتفق عليها.
3. المشاركة: وهي عبارة عن عقد بين المصرف الإسلامي والعميل في رأس المال، وقد تتساوى نسبة المشاركة في رأس المال أو تتفاوت، ومشاركة الأرباح في عقد المشاركة تكون وفقا لشروط العقد، أما مشاركة الخسائر تتم وفق نصيب المشارك في رأس المال.
4. الاجارة: وهي تعني تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، والإجارة نوعان الإجارة التشغيلية وهي اتفاق يتم فيه استئجار أصل معين او استخدامه من قِبل المستأجر، ويقوم المستأجر بدفع مبالغ بصفة دورية لفترة زمنية محددة في العقد إلى مالك الأصل (المؤجر)، والإجارة المنتهية بالتمليك ويتم فيها تقديم خيار للمستأجر بامتلاك الأصل عند نهاية فترة الإجارة.
5. السلم: وهو عبارة عن اتفاق لشراء سلعة محددة النوع والكمية والجودة، وبسعر محدد مسبقاً، وتسلم في تاريخ مستقبلي محدد، وعند ابرام العقد يدفع المصرف الإسلامي كامل ثمن الشراء للسلعة.
6. الاستصناع: وهو عبارة عن اتفاق مع عميل لبيع أو شراء أصل معين، على أن يتم تصنيع الأصل وفقاً للمواصفات المحددة من قِبل المشتري النهائي، ويتم التسليم في تاريخ مستقبلي محدد، وكذلك سعر بيع محدد مسبقا (بن عزة، فتحي،2018، 79-81)

الصيرفة الإسلامية في ليبيا:

تعتبر دولة ليبيا حديثة عهد بنظام الصيرفة الإسلامية، وفي الآونة الأخيرة بدأت توجهات واضحة لتبني العمل بنظام الصيرفة الإسلامية، وكانت بداية العمل بنظام الصيرفة الإسلامية في ليبيا من خلال مصرف الجمهورية سنة 2009، وذلك من خلال منح مصرف ليبيا المركزي الأذن للمصارف التجارية لتقديم التمويلات والخدمات المصرفية الاسلامية، وذلك من خلال المنشور رقم 9 سنه 2009، ولقد ورد في هذا المنشور السماح للمصارف الإسلامية استخدام ثلاث صيغ اسلاميه للتمويل والاستثمار وهي(المرابحة، والمشاركة، والمضاربة)، ثم أُتيحت لاحقاً صيغ تمويل واستثمار إسلامية وفق المنشور رقم 9 سنة 2009، والذي نظم توظيف منتجات الصيرفة الإسلامية وفتح الفروع.

ولقد بلغت فروع المصارف الإسلامية في ليبيا سنة 2012 (14) فرع اسلامي، بينما بلغت عدد النوافذ الإسلامية 177 نافذة. (حسين، عبد الله، 2020، 148-149)

معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا:

تواجه المصارف الإسلامية في ليبيا العديد من المعوقات متعلقة بالمناخ التي تعمل فيه، وكذلك معوقات أخرى تتعلق بممارسات المصارف الإسلامية نفسها، ومعوقات تعود لظروف خارجية على المستوى الإقليمي والدولي، ومن أهمها:

1. قيام بعض السلطات النقدية الدولية بإجراءات تعيق عمل المصارف الإسلامية، وكذلك زعم بعض المجتمعات الدولية ارتباط المصارف الإسلامية بتمويل المنظمات الإرهابية وأنشطة غسيل الأموال.
2. معوقات تتعلق بقلة وجود أسواق مالية إسلامية دولية منظمة وداعمة للمصارف الإسلامية لتعزيز قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المالية.
3. معوقات تتعلق بصعوبة تطبيق معايير لجنة بازل، فهي لم تراع طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.
4. تعدد المرجعيات الشرعية مما أدى ذلك لتعدد الآراء الفقهية واختلاف العلماء لما هو مباح وما هو محرم عند اصدار الحكم الشرعي لصيغ التمويل الإسلامي.
5. معوقات تحد من قدرة المصارف الإسلامية الليبية على توظيف الأموال، وكذلك نمو فوائض السيولة، وذلك يعبر عن ضرورة زيادة معدلات استثمار تلك الأموال محلياً واقليمياً ودولياً.
6. ضعف خبرة العاملين بالمصارف الإسلامية وكذلك المتعاملين معها لمجال صيغ التمويل الإسلامي، مما يقلل من فرصة انتشار وتطور الصيرفة الإسلامية في ليبيا. (السيوي وآخرون،2013، 198)
7. ضعف البنية التحتية للمصارف الإسلامية، حيث تفتقر المصارف الليبية لتقنية المنظومات الحديثة، ويشكل ذلك عائق كبير لتطوير الصيرفة الإسلامية في ليبيا.
8. عدم وجود تشريع خاص ينظم الوضع القانوني للمصارف الإسلامية في ليبيا، بالرغم من التعديلات التي صدرت على وفق القانون رقم 46 لسنة 2012 الذي جاء بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005، وإضافة الفصل الرابع للصيرفة الإسلامية، لا يوجد قانون خاص ينظم العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا. (العاني، 2017،181،178)

الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الفصل وصفاً تفصيلياً للإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة، من إعداد أداة الدراسة لجمع البيانات (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

أداة الدراسة:

لمعالجة الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة تم تجميع البيانات والمعلومات الأولية من خلال استبانة كأداة رئيسية صممت خصيصاً لغرض حل مشكلة الدراسة، وبمراعاة ان تكون فقراته شاملة لكل جوانب مشكلة الدراسة، من أجل ذلك قسم نموذج الاستبانة الي جزئين رئيسيين يمكن تصنيفها كما يلي:

الجزء الاول: يشمل هذا الجزء على البيانات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في (المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: يشمل هذا الجزء على عدد إجمالي متكون من 15 عبارة تحاكي برز المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف الليبية، والذي يتكون من بعد المعوقات التشريعية والتنظيمية والذي يحتوي على 5 عبارات، وبعد المعوقات التشغيلية والادارية والذي يحتوي على 5 عبارات، اخيراً، بعد معوقات البنية التحتية للمصارف والذي يحتوي على 5 عبارات.

مجتمع وعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى، وتمثلت عينة الدراسة من العاملين في مصرف اليقين: فرع زليتن–وكالة المدينة (مدير، نائب مدير، رؤساء أقسام، الموظفين).

المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

1. Relative Frequency: يستخدم بشكل أساسي في التحليل الوصفي للبيانات المتحصل عليها، وتفيد في الحكم على العبارات من حيث قبولها من عدمه وفق درجات البدائل المغلقة.

2. اختبار Kolmogorov–Smirnov للعينة الواحدة: يستخدم في اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه.
3. اختبار Wilcoxon Signed Ranks: يستخدم في اختبار الفرضيات في حالة عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي.

اختبارات صدق الأداة:

يقصد بصدق الأداة شمولية الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى بشكل يجعل من خصائصها البساطة، وسهولة الفهم، وقد تم القيام في هذه الدراسة بعدد من الإجراءات للتأكد من صلاحية و جودة الاستبانة للغرض الذي أُعدت من أجله، وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في المجال المتعلق بالدراسة، وذلك لإبداء رأيهم وتقديم مقترحاتهم حول مدى مصداقية وصلاحية العبارات وصياغتها، ومدى انتماءها للمتغير أو المقياس المدرجة تحته، بالإضافة إلى تعديل أو حذف ما يرونه مناسباً (شحاته، سمير 2011، 167). وبناءً على الملاحظات القيمة الواردة من المحكمين تم إجراء كل التعديلات المطلوبة على استمارة الاستبيان لتخرج بشكلها النهائي.

توزيع البيانات:

لمعرفة ما إذا كانت البيانات لها توزيع طبيعي أم لا تم استخدام اختبار Kolmogorov–Smirnov

فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (1):

جدول 1: جدول يبين مدى توافر التوزيع الطبيعي من عدمه للبيانات

المحور	Test Statistic	p-value	القرار
المعوقات التشريعية والتنظيمية	0.209	0.000	لا تتبع
المعوقات التشغيلية والادارية	0.215	0.000	لا تتبع
معوقات البنية التحتية	0.266	0.000	لا تتبع

من خلال النتائج الموضحة بالجدول (1) يتبين ان مستوى المعنوية المشاهد (p–value) لجميع الابعاد كان أصغر من 5%. مما يدل على ان البيانات الممثلة لها لا تتبع في تغيراتها للتوزيع الطبيعي، عليه يتم استخدام اختبار لا معلمي متمثل في (اختبار ويلكوكسن) لقياس درجة توفرها.

تحليل البيانات الوصفية للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على توظيف مقياس ليكارت الخماسي وذلك لتقدير درجة إجابة فئات الدراسة حول أسئلة الاستبيان، حيث كانت الدرجات من 1 إلى 5 ابتداءً من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، حيث تعبر هذه الارقام عن وزن كل إجابة كما يلي:(غير موافق بشدة =1، غير موافق =2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5)، بالتالي يكون المتوسط لهذه الاجابات يساوي (3)، فإذا كان متوسط اجابة العبارات 3 فذلك يشير إلى أن الإجابة حول هذه العبارة كانت بالموافقة النسبية، وإذا كان متوسط هذه الاجابات أكبر من 3 فهذا يبين أن الإجابة كانت بالموافقة، وإذا كان متوسط الاجابة أقل من 2 فإنه يدل على أن الإجابة كانت بعدم الموافقة، بالتالي يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الاجابات يختلف عن 3 أم لا، بعد الانتهاء من ترميز الاجابات وإدخال بيانات الدراسة باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS (Statistical Package for Social Science).

ثم تم استخدام مقياس من خلاله تتم معرفة درجة التوفر لكل بعد من أبعاد الدراسة، وذلك وفق الجدول 2 التالي:

الجدول2: جدول يبين مقاييس أبعاد الدراسة

الفترة	1.80-1.0	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.00-4.21
مستوى التوفر	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جداً

أيضا، تم تقسيم البيانات المجمعة عند تحليلها إلى قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: تم من خلال هذا القسم التعرف على خصائص مجتمع الدراسة من خلال التكرارات ومن خلال الاشكال البيانية، فكانت على النحو التالي:

- تحليل عامل المؤهل العلمي لعينة الدراسة، فكانت النتائج كما يلي:

جدول3: التكرار النسبي للمؤهل العلمي لعينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	التكرار النسبي%
دبلوم متوسط	5	14.3
بكالوريوس	28	80.0
ماجستير	2	5.7
المجموع	35	100.0
البديل الاكثر أهمية	بكالوريوس	

من خلال الجدول (3)، نلاحظ أن 5(14.3%) من الإداريين بالمصارف محل البحث يحملون مؤهل دبلوم متوسط، 28(80.0%) يحملون مؤهل بكالوريوس، 2(5.7%) يحملون مؤهل ماجستير، وبشكل عام اغلب الموظفين الإداريين بالمصارف يحملون مؤهلات جامعية، ولزيادة التوضيح تم تمثيل النتائج بالشكل التالي:

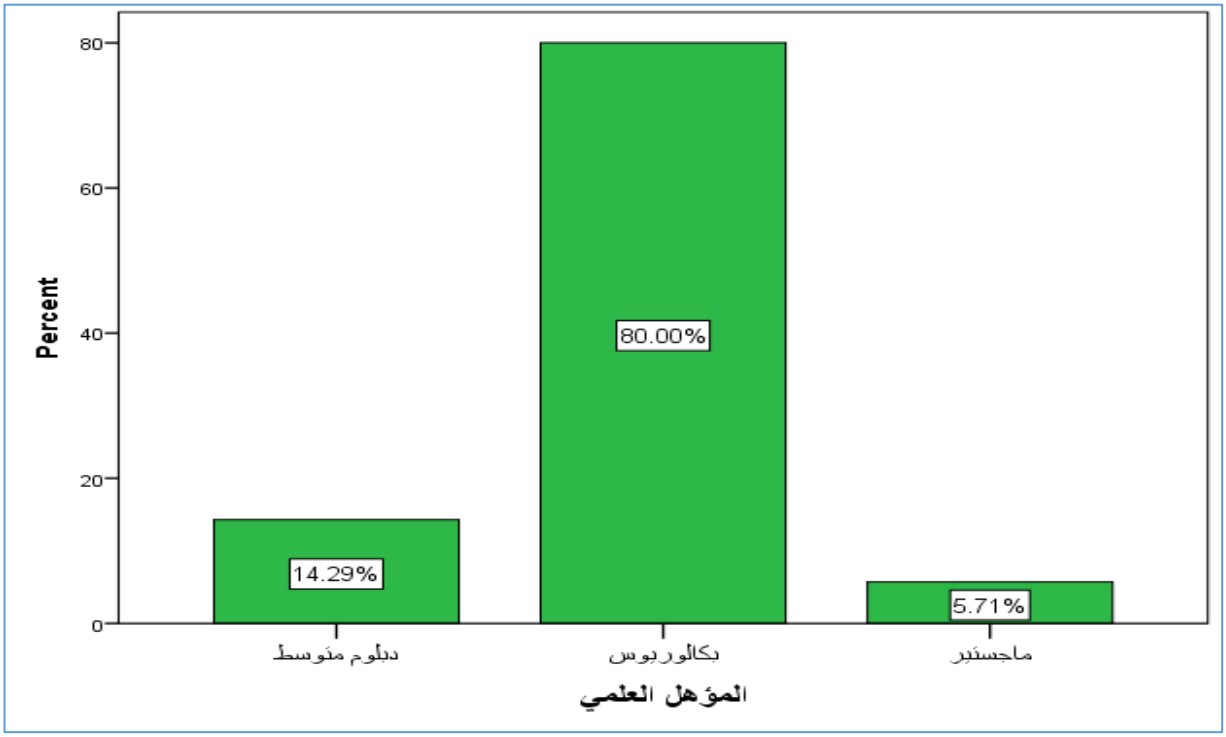

شكل1: التمثيل البياني للمؤهل العلمي

- تحليل عامل الوظيفة الحالية لعينة الدراسة، فكانت النتائج كما يلي:

جدول 4: التكرار النسبي للوظيفة الحالية لعينة الدراسة

الوظيفة الحالية	التكرار	التكرار النسبي%
نائب مدير	1	2.9
رئيس قسم	6	17.1
موظف اداري	28	80.0
المجموع	35	100.0
البديل الاكثر أهمية	موظف اداري	

من خلال الجدول (4)، نلاحظ ان 1(2.9%) من الإداريين بالمصارف محل الدراسة مندرجين تحت مسمى نائب مدير، 6(17.1%) مندرجين تحت مسمى رئيس قسم، 28(80.0%) مندرجين تحت مسمى موظف إداري. لزيادة التوضيح تم تمثيل النتائج بالشكل التالي:

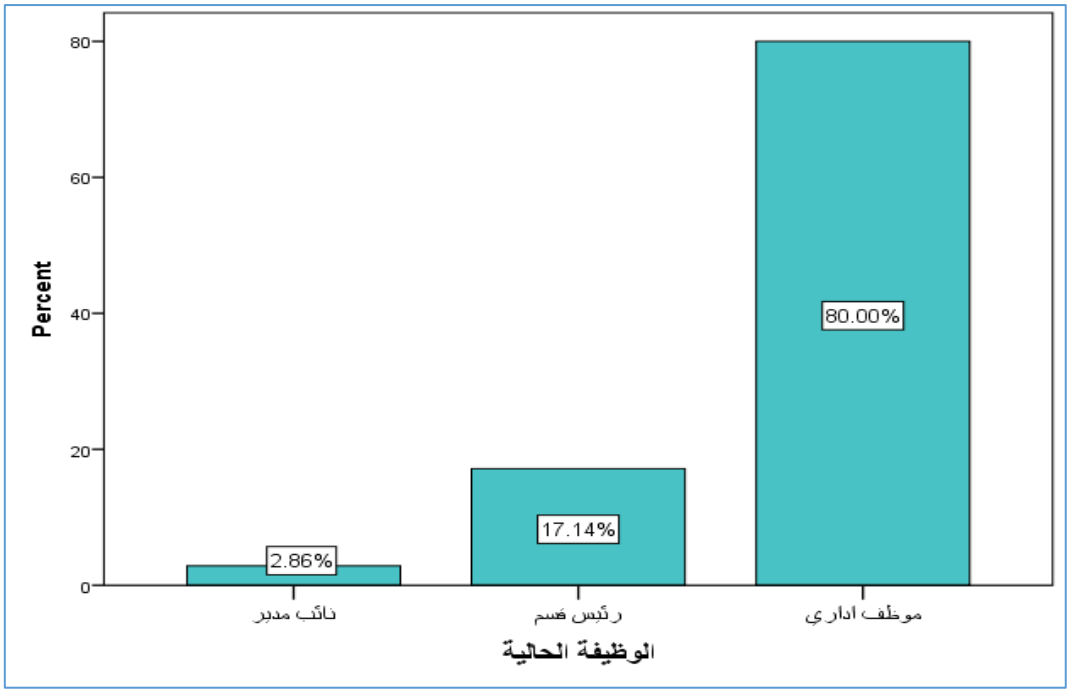

شكل 2: التمثيل البياني للوظيفة الحالية

- تحليل عامل الخبرة في العمل المصرفي لعينة الدراسة، فكانت النتائج كما يلي:

جدول5: التكرار النسبي للخبرة في العمل المصرفي لعينة الدراسة

الخبرة في العمل المصرفي	التكرار	التكرار النسبي%
أقل من 5 سنوات	17	48.6
من 5-10 سنوات	13	37.1
من 11-15 سنة	1	2.9
من 16 سنة فأكثر	4	11.4
المجموع	35	100.0
البديل الاكثر اهمية	أقل من 5 سنوات	

من خلال الجدول (5)، نلاحظ ان 1(2.9%) من الاداريين بالمصارف محل البحث خبرتهم من 11 الي 15 سنة، 17(48.6%) خبرتهم أقل من 5 سنوات، 13(37.1%) خبرتهم من 5إلي 10 سنوات، 4(11.4%) خبرتهم من 16 سنة فأكثر، وبشكل عام 30(85.7%) من الموظفين الاداريين العاملين بالمصارف الليبية خبرتهم في المجال المصرفي من 10 سنوات فأقل، ولزيادة التوضيح تم تمثيل النتائج بالشكل التالي:

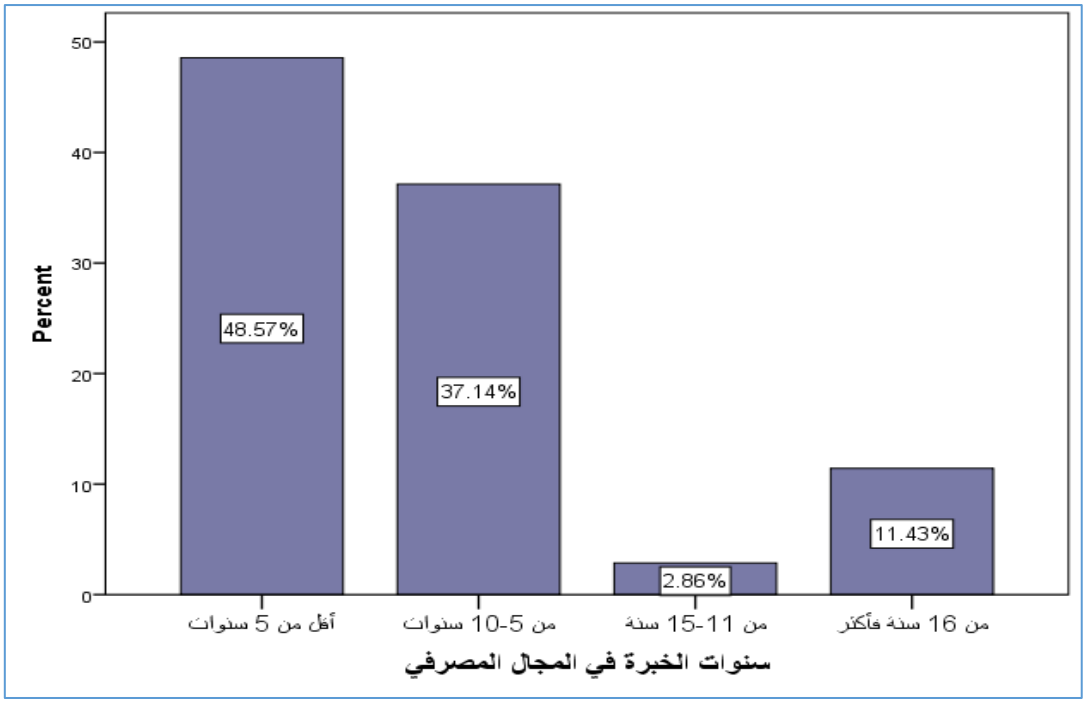

شكل 3-: التمثيل البياني للخبرة في العمل المصرفي

القسم الثاني: في هذا القسم تم تحليل العبارات الواردة بالاستبانة، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف الدراسة وتحليل اشكاليتها الرئيسية، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

فرضيات الدراسة:

لقد اعتمدت هذه الدراسة في إيجاد حل للمشكلة على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:" توجد معوقات تشريعية وتنظيمية تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية** في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى ".

لمعرفة إن كانت هناك معوقات تشريعية وتنظيمية تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف الليبية أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة، اختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمحور المعوقات التشريعية والتنظيمية، فكانت نتائج كما في الجدول (6):

جدول6: نتائج اختبار وجود معوقات تشريعية وتنظيمية تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف الليبية

معتوقات تشريعية وتنظيمية	النسبة المئوية لدرجة التوفر %					المتوسط الحسابي	P-Value	القرار	
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			النسبة	مستوى الموافقة
ضعف اللوائح التنظيمية للمصرف المركزي يربك المصارف الإسلامية	5.7	2.9	8.6	51.4	31.4	4.00	0.000	موافقة بنسبة %82.9	عالي
غياب التشريعات يضعف دور الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية	2.9	2.9	14.3	68.6	11.4	3.83	0.000	موافقة بنسبة %80.0	عالي
تعامل المصارف الإسلامية بنفس لوائح المصارف التقليدية بالرغم من اختلاف طبيعة نشاطها	5.7	2.9	20.0	45.7	25.7	3.83	0.000	موافقة بنسبة %71.4	عالي
لا يدعم النظام القانوني الحالي صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والاجارة	8.6	2.9	14.3	51.4	22.9	3.77	0.002	موافقة بنسبة %74.3	عالي
عدم وجود قوانين واضحة ومحددة تنظم عمل المصارف الإسلامية في ليبيا	2.9	2.9	17.1	71.4	5.7	3.74	0.000	موافقة بنسبة %77.1	عالي
الدرجة الكلية لتوفر معوقات تشريعية وتنظيمية	**5.1**	**2.9**	**14.9**	**57.7**	**19.4**	**3.83**	**0.000**	**موافقة بنسبة %77.1**	عالي

من خلال الجدول (6)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 4.00 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 82.9% من المبحوثين يرون بأن غياب اللوائح التنظيمية من المصرف المركزي يربك عمل المصارف الإسلامية.
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.83 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 80.0% من المبحوثين يرون بأن غياب التشريعات يؤدي إلى ضعف الرقابة الشرعية الرسمية على المصارف الإسلامية.

3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.83 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 71.4% من المبحوثين يرون بأن المصارف الإسلامية تعامل بنفس اللوائح التقليدية رغم اختلاف طبيعة انشطتها.
4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.77 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 74.3% من المبحوثين يرون بأن النظام القانوني الحالي لا يدعم عقود التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة والاجارة.
5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.74 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 77.1% من المبحوثين يرون بأنه لا يوجد قوانين واضحة تنظم عمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمحور المعوقات التشريعية والتنظيمية والذي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.83 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 77.1% من المبحوثين يرون بأنه توجد معوقات تشريعية وتنظيمية متمثلة في (غياب التشريعات واللوائح التنظيمية من المصرف المركزي، معاملتها بنفس اللوائح التقليدية رغم اختلاف طبيعة أنشطتها عن المصارف التجارية، عدم دعم النظام القانوني الحالي لعقود التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة والاجارة، عدم وجود قوانين واضحة تنظم عمل المصارف الإسلامية في ليبيا) تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف الليبية.

- **الفرضية الثانية:" توجد معوقات تشغيلية وإدارية تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية** في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى".

لمعرفة إن كانت هناك معوقات تشغيلية وإدارية تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة، اختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمحور المعوقات التشغيلية والإدارية. فكانت نتائج كما في الجدول (7):

جدول7: نتائج اختبار وجود معوقات تشغيلية وادارية تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف الليبية

	معوقات تشغيلية وإدارية	النسبة المئوية لدرجة التوفر %					المتوسط الحسابي	P-value	القرار	
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			النسبة	مستوى الموافقة
1	المصارف الإسلامية تعاني من ضعف الكادر الوظيفي المؤهل شرعيا وماليا	0.0	0.0	14.3	62.9	22.9	4.09	0.000	موافقة بنسبة %85.7	عالي
2	غياب البرامج التدريبية المستمرة يضعف مهارات الموظفين في المصارف الإسلامية	2.9	0.0	17.1	48.6	31.4	4.06	0.000	موافقة بنسبة %80.0	عالي
3	تدني السلوك الوظيفي يؤثر سلبا على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية	0.0	2.9	8.6	77.1	11.4	3.97	0.000	موافقة بنسبة %88.6	عالي
4	يسبب غياب الوصف الوظيفي المتخصص للعاملين في الصيرفة الإسلامية ارتباك في تنفيذ المهام	2.9	0.0	20.0	60.0	17.1	3.89	0.000	موافقة بنسبة %77.1	عالي
5	تعاني البنية الإدارية في فروع بعض المصارف الإسلامية من ضعف في التنظيم والكفاءة	2.9	5.7	22.9	62.9	5.7	3.63	0.000	موافقة بنسبة %68.6	عالي
	الدرجة الكلية لتوفر معوقات تشغيلية وإدارية	**1.7**	**1.7**	**16.6**	**62.3**	**17.7**	**3.93**	**0.000**	**موافقة بنسبة %80.0**	عالي

من خلال الجدول (7)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 4.09 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 85.7% من المبحوثين يرون بأن المصارف الإسلامية تعاني من نقص في الموظفين المؤهلين شرعيا وماليا.
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 4.06 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 80.0% من المبحوثين يرون بأن عدم وجود برامج تدريبية مستمرة يضعف مهارات موظفي الصيرفة الإسلامية.
3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.97 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة

توفر عالية، مما يدل على أن 88.6% من المبحوثين يرون بأن ضعف السلوك الوظيفي في المصارف الإسلامية يؤثر سلبا على جودة الخدمات.

4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.89 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 77.1% من المبحوثين يرون بأن غياب الوصف الوظيفي المتخصص للعاملين في الصيرفة الإسلامية يسبب ارتباكا في تنفيذ المهام.
5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.63 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 68.6% من المبحوثين يرون بأن البنية الإدارية في فروع بعض المصارف الإسلامية تعاني من ضعف في الكفاءة والتنظيم.

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمحور المعوقات التشغيلية والادارية والذي كان اصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.93 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية ، مما يدل على ان 80.0% من المبحوثين يرون بأنه توجد معوقات تشغيلية وإدارية متمثلة في (نقص الموظفين المؤهلين شرعيا وماليا، عدم وجود برامج تدريبية مستمرة لصقل مهارات الموظفين، ضعف السلوك الوظيفي مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات، غياب الوصف الوظيفي المتخصص للعاملين مما يسبب ارتباكا في تنفيذ المهام، ضعف البنية الإدارية في الكفاءة والتنظيم) تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف الليبية.

- **الفرضية الثالثة:" توجد معوقات البنية التحتية تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية** في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى".

لمعرفة إن كانت هناك معوقات البنية التحتية تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف الليبية أم لا، تم احتساب التكرارات النسبية لكل بديل واحتساب المتوسط الحسابي لكل عبارة، اختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة وللدرجة الكلية لمحور معوقات البنية التحتية. فكانت نتائج كما في الجدول (8):

جدول8: نتائج اختبار وجود معوقات البنية التحتية تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف الليبية

	معوقات البنية التحتية	النسبة المئوية لدرجة التوفر %					المتوسط الحسابي	P-value	القرار	
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			النسبة	مستوى الموافقة
1	ضعف وسائل الاتصال والانترنت لها تأثير سلبي على كفاءة الخدمات التي تقدمها المصرفية الإسلامية	0.0	0.0	14.3	54.3	31.4	4.17	0.000	موافقة بنسبة %85.7	عالي
2	ضعف الكوادر الفنية يعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية	0.0	2.9	17.1	57.1	22.9	4.00	0.000	موافقة بنسبة %80.0	عالي
3	محدودية الأنظمة التكنلوجية الحديثة تقف عائق امام تطبيق الصيرفة الإسلامية	0.0	2.9	11.4	71.4	14.3	3.97	0.000	موافقة بنسبة %85.7	عالي
4	يقلل قصور البنية التحتية لأمن المعلومات من ثقة العملاء للتعامل مع المصارف الإسلامية	0.0	5.7	14.3	57.1	22.9	3.97	0.000	موافقة بنسبة %80.0	عالي
5	محدودية فروع المصارف الإسلامية المجهزة تقنيا تحد من قدرتها على الوصول الى العملاء	2.9	2.9	11.4	65.7	17.1	3.91	0.000	موافقة بنسبة %82.9	عالي
	الدرجة الكلية لتوفر معوقات البنية التحتية	**0.6**	**2.9**	**13.7**	**61.1**	**21.7**	**4.01**	**0.000**	موافقة بنسبة %82.9	عالي

من خلال الجدول (8)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (1) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 4.17 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 85.7% من المبحوثين يرون بأن محدودية شبكات الاتصال والانترنت تؤثر سلبا على كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية.
2. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (2) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 4.00 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 80.0% من المبحوثين يرون بأن نقص الكوادر الفنية المؤهلة لتشغيل الأنظمة المصرفية الحديثة يحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية.
3. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (3) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.97 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة

توفر عالية، مما يدل على أن 85.7% من المبحوثين يرون بأن ضعف الأنظمة التكنولوجية الحديثة في المصارف الليبية يشكل عائقا أمام تطبيق الصيرفة.

4. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (4) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.97 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 80.0% من المبحوثين يرون بأن قصور البنية التحتية لأمن المعلومات يقلل من ثقة العملاء في التعامل مع المصارف الإسلامية.

5. مستوى المعنوية المشاهد(P–value) للعبارة (5) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ، وبمتوسط حسابي 3.91 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 82.9% من المبحوثين يرون بأن قلة انتشار الفروع المجهزة تقنيا تحد من قدرة المصارف الإسلامية على الوصول إلى العملاء.

مما سبق ومن خلال مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمحور معوقات البنية التحتية والذي كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 4.01 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية ، مما يدل على ان 82.9% من المبحوثين يرون بأنه توجد_معوقات البنية التحتية متمثلة في (محدودية شبكات الاتصال والانترنت مما تؤثر سلبا على كفاءة الخدمات، نقص الكوادر الفنية المؤهلة لتشغيل الأنظمة المصرفية الحديثة، ضعف الأنظمة التكنولوجية الحديثة، قصور البنية التحتية لأمن المعلومات مما يسهم في ضعف ثقة العملاء في التعامل مع المصارف الإسلامية، قلة انتشار الفروع المجهزة تقنيا تحد من الوصول الى العملاء) تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.

من خلال نتائج الجداول (6–8)، ومن استخدام اختبار ويلكوكسن لمحور المعوقات، نجد أن مستوى المعنوية المشاهد (P–value) للدرجة الكلية لمعوقات تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى، أصغر من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبمتوسط حسابي 3.92 واقع في الفترة (3.41–4.20) المعبرة على درجة توفر عالية، مما يدل على أن 80.0% من الإداريين العاملين بالمصارف يرون بأنه توجد بدرجة عالية معوقات (تشريعية وتنظيمية، تشغيلية وإدارية، البنية التحتية) تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى محل الدراسة.

النتائج:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج:

1. توجد معوقات تشريعية وتنظيمية متمثلة في (غياب التشريعات واللوائح التنظيمية من المصرف المركزي، معاملتها بنفس اللوائح التقليدية رغم اختلاف طبيعة أنشطتها عن المصارف التجارية، وعدم دعم النظام القانوني الحالي لعقود التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة والاجارة، عدم وجود قوانين واضحة تنظم عمل المصارف الإسلامية في ليبيا عموماً) تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.
2. توجد معوقات تشغيلية وإدارية متمثلة في (نقص الكوادر المؤهلة والمدركة لضوابط الشريعة الإسلامية الحاكمة للخدمات المصرفية الإسلامية، عدم وجود برامج تدريبية مستمرة لصقل مهارات الموظفين، ضعف السلوك الوظيفي مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات، غياب الوصف الوظيفي المتخصص للعاملين مما يسبب ارتباكا في تنفيذ المهام، ضعف الكفاءة والتنظيم للبنية الإدارية المتمثلة في الإطار التنظيمي الذي يحدد الصلاحيات والمسؤوليات، ويضمن التنسيق بين الإدارات داخل المصرف) تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.
3. توجد معوقات البنية التحتية متمثلة في (محدودية شبكات الاتصال والانترنت مما تؤثر سلبا على كفاءة الخدمات، نقص الكوادر الفنية المؤهلة لتشغيل الأنظمة المصرفية الحديثة، ضعف الأنظمة التكنلوجية الحديثة، قصور البنية التحتية لأمن المعلومات بما يسهم في ضعف ثقة العملاء في التعامل مع المصارف الإسلامية، قلة انتشار الفروع المجهزة تقنيا تحد من الوصول إلى العملاء) تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في المصارف الإسلامية العاملة في المنطقة الوسطى.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بالآتي:

1. العمل على تأهيل الكوادر المصرفية فيما يخص فقه المعاملات والرؤى الشرعية التي تضبط مشروعية خدمات الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال برامج تدريبية مستمرة، وتنمية السلوك الوظيفي القائم على قيم مهنية إسلامية، لتكوين كادر وظيفي يمتلك الكفاءة والخبرة العلمية والعملية، وملتزم بالقيم المهنية الإسلامية.

2. ضرورة تحديث التشريعات المصرفية وإصدار لوائح تنظيمية تراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية وتراعي خصوصيتها عن المصارف التقليدية.
3. توصي الدراسة الإدارة العليا بالمصرف محل الدراسة بإعادة هيكلة النظم الإدارية المنظمة للعمل المصرفي، واعتماد وصف وظيفي واضح لتحديد المهام والصلاحيات، ودعم إدارة هيئة الرقابة الشرعية للإشراف المباشر على الجانب الشرعي للخدمات المصرفية بالمصرف.
4. ضرورة تحديث الانظمة التقنية، وشبكات الاتصال والانترنت في المصارف الإسلامية، لتحسين كفاءة وجودة الخدمات المصرفية الاسلامية، وكذلك تحسين أنظمة أمن المعلومات لتعزيز ثقة العملاء، والتوسع في نطاق الفروع المجهزة تقنيا ليسهل الوصول إلى العملاء.
5. ضرورة تعزيز البنية الإدارية وذلك من خلال إعادة هيكلة الإطار التنظيمي، لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وتعزيز آليات التنسيق بين الإدارات، وذلك بهدف رفع كفاءة الأداء وتلافي المعوقات الإدارية.
6. ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لتطوير نظام الصيرفة الإسلامية في المصارف الاسلامية، وذلك بالتعاون مع المصرف المركزي والمصارف الإسلامية والجامعات ومراكز البحث، بما يعزز تطور ونجاح الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

المصادر والمراجع:

1. أبو القاسم، وأبو شعالة،2021، "الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطبيق صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية" مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد، جامعة سرت، م4، ع 1، ليبيا.
2. بن عزة، فتحي، 2018، "مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، م3، ع1، الجزائر.
3. الحداد، وفشتول،2021، "معوقات تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا" دراسة تطبيقية من وجهة نظر المصارف التجارية الواقعة مدينة بنغازي، مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد، جامعة سرت، م4، ع1، ليبيا.
4. حسين، عبد الله،2020، "واقع الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المعهد العالي للعلوم التقنية–درنة، م8، ع4، ليبيا.
5. الحضيري،2025، " الصعوبات التي تواجه صيغة المرابحة في الصيرفة الإسلامية" دراسة تحليلية على بعض المصارف التجارية في مدينة سبها، المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية، جامعة فزان، ليبيا.
6. السيوي، 2013، " الصيرفة الإسلامية: الواقع والآفاق المستقبلية في ليبيا" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– بني وليد، ليبيا.

7. شحاته، سامية سمير،2012، "مدى فعالية صدق المحكمين بالمقارنة بأنواع الصدق الأخرى" دراسة تحليلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
8. الشحومي،2025، "أثر المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في قدرتها على منح التمويل" دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي فرع الجميل، ليبيا.
9. الشريف، والحداد،2020، "معوقات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا" نموذج مصرف الصحاري ليبيل، مجلة الرفاق للمعرفة، ع5، جامعة الرفاق للعلوم الإنسانية والتطبيقية–طرابلس، ليبيا.
10. شعباني، مجيد،2019، "تطوير المورد البشري كاستراتيجية فعالة للانتقال نحو الصيرفة الإسلامية: رؤى واتجاهل فلسفية، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، مركز رفاد للدراسات والابحاث، م2، ع1، الأردن.
11. العاني،2017، "تحديات العمل المصرفي الإسلامي من خلال التركيز على الصيرفة الإسلامية في ليبيا"، جامعة عجلون الوطنية، الأردن.
12. عوف الكفراوي، 1987،"النقود والمصارف في النظام الاسلامي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، مصر.
13. فتوحة، وابوشعالة،2020،"المشاكل والمعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية" دراسة تطبيقية على موظفي الإدارة العامة بالمصارف التجارية الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة–زليتن، ليبيا.
14. فتوحة، والضاوي،2019، "معوقات تحول المصارف التجارية الليبية لتقديم منتجات الصيرف الإسلامية" دراسة حالة مصرف الجمهورية، مجلة علمية محكمة، ع3، ليبيا.
15. القريشي، عبد الكريم،2012، "المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ع32، العراق.
16. مصطفى مطلوب،2012، "معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها" مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع29، الجزائر.
17. الوادي، سمحان وآخرون،2009 "المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العلمية" دار المسيرة للطباعة، ط1، الأردن.
18. www.almajles.gov ae 2025.9.16.

Obstacles to Implementing Islamic Banking in Islamic Banks Operating in the Central Region

(An Applied Study on Al-Yaqeen Bank: Zliten Branch — Al-Madina Agency)

Asma Alhwaij[1] ,Prof- Salem kriem[2]

[1]Department Finance and banking, Faculty Economics and commerce, University Alasmarya Islamic University, Country Libya
[2]Department Finance and banking, Faculty Economics and commerce, University Alasmarya Islamic University, Country Libya

Abstract:

This study aimed to identify the primary obstacles to implementing Islamic banking in Islamic banks operating in the central region. It focused on three variables: (1) legislative and regulatory obstacles; (2) administrative and operational constraints; and (3) obstacles related to the infrastructure of Islamic banks in Libya. The sample comprised all employees of Al-Yaqeen Bank — Zliten Branch, Al-Madina Agency. A descriptive-analytical approach was adopted, and data were collected using a questionnaire designed specifically to achieve the study's objectives. Fifty (50) questionnaires were distributed, of which thirty-five (35) valid responses were retained for analysis. Data analysis was performed using the SPSS statistical package .The study reached several key findings. Legislative and regulatory obstacles were evident, namely the weakness of legal and regulatory frameworks that take into account the specific nature of Islamic banking operations. Administrative and operational obstacles were also identified, including a shortage of qualified personnel and the absence of continuous training programs. Furthermore, infrastructure-related obstacles affecting Islamic banks in Libya were recognized including weak modern technologies, inadequate communications systems, and a limited branch network for Islamic banks. Based on these findings, the study offered several recommendations, including the need to update the legislative and regulatory framework governing Islamic banks, the development and qualification of human resources through ongoing training programs, the adoption of modern technological solutions, and the formulation of an integrated strategy to develop the Islamic banking system in Libya.

Keywords: Islamic banking; legislative and regulatory obstacles; administrative and operational constraints; infrastructure of Libyan banks.